

## قانون الانتخابات الجديد يمهد لمعاكبة القوى السياسية التقليدية في الجزائر

مرونة موقفها تجاه السلطات الرسمية الفرنسية، والسكوت المريب عن محتوى بيان المؤرخ الفرنسي بنجامين ستورا، الذي ساوى بين الضحية والجلاذ، في إطار ما يعرف بملف تسوية الذاكرة بين البلدين.

ولفت النائب البرلماني إلى أن جبهة التحرير الوطني هي القلعة الأولى للدفاع عن تاريخ وذاكرة الشعب الجزائري، وأن مواقف وتصريحات القيادة الحالية مخيبة ومتخاذلة وتساهم في القطيعة بين الحزب وبين الشارع الجزائري.

وطالب النائب البرلماني قيادة الحزب بـ"الاستجابة لنداء الشعب الذي طالب وسيطالب بضرورة انسحاب جبهة التحرير الوطني من الواجهة السياسية على الأقل في المحطة القادمة وضرورة التفرغ لتأطير وتنظيم الحزب بعيدا عن الوصوليين والانتهازيين".

### فيما رحبت أحزاب بقانون الانتخابات الجديد، هزت تجانبات حزب جبهة التحرير الذي برزت أصوات داخله تدعو لمقاطعة الانتخابات

وشدد على "ضرورة إعطاء الشعب فرصة حقيقية للتغيير من دون جبهة التحرير، كما يرغب وغير وسعيه عليه مرارا لتكثيفه من خوض هذه التجربة السياسية فعليا، وانسحاب العبر منها للشعب والحزب على حد سواء".

ويعتبر هذا التصريح "شجع موقف" يصدر من داخل بيت الحزب الحاكم سابقا، استبقا لآي سيناريو عقابي سواء من طرف الشارع الغاضب ضد أحزاب السلطة السابقة أو من طرف القانون الانتخابي الجديد الذي يمهد لبلورة مشهد سياسي جديد في البلاد، بشكل ينهي مرحلة القوى التقليدية ويفتح المجال أمام أخرى مغفورة.

وكان قطاع عريض من الأحزاب الحديثة النشأة قد ركز انتشالاتها في جلسات المشاورات السياسية التي فتحتها الرئيس تبون على ضرورة مراجعة مسودة قانون الانتخابات بشكل يتيح لجميع القوى المعتزلة الانتخابي، وإظهار قدراتها على التجزير الشعبي والحد من فرصها على نفس الفرص التي استحوذت عليها الأحزاب التقليدية.

كما يضيف التشدد الذي أقره القانون في الخناق على المال السياسي الذي وظف في استقطاب أصوات الناخبين، وحول المهنة الانتخابية إلى مصدر للترشح غير المشروع كشفت التحقيقات الأمنية والقضائية عن ملفات ثقيلة تورطت فيها رموز كبيرة في أحزاب السلطة.

الجزائر - بدأت أولى ارتدادات قانون الانتخابات الجديد في الجزائر تُسجل لدى أركان القوى السياسية، الطامحة لدخول معترك الانتخابات التشريعية المبكرة.

ففيما رحبت أحزاب سياسية بما أقره القانون المذكور، هزت تجانبات بيت أعتى وأعرق الأحزاب في البلاد وهو حزب جبهة التحرير الوطني الذي برزت أصوات داخله تدعو إلى مقاطعة الاستحقاق المبكر.

وأفضى قانون الانتخابات الجديد المصادق عليه في مجلس الوزراء المنعقد في بحر هذا الأسبوع، إلى إطلاق تدابير جديدة غير مسبوق في تاريخ الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر، فإلى جانب التصويت على اللائحة المفتوحة، تقرر رفع حاجز العتبة الانتخابية، وتعميم جمع التوقيعات على كل الراغبين في التقدم للاستحقاق الانتخابي.

وبمثل هذه الإجراءات يكون القانون قد وضع جميع القوى السياسية في نقطة انطلاق واحدة، ولم تعد هناك أحزاب تقليدية وأخرى حديثة النشأة، الأمر الذي يحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الجميع ويكشف عن العمق الحقيقي للقوى السياسية، حيث كان يستفيد بعضها من أولوية التواجد، في حين علق البعض في المشاركة الأولى.

وينتظر أن تنزل الأحزاب واللوائح المستقلة إلى الشارع من أجل الحصول على توقيعات الناخبين، في معركة ليس على توقيعات الجميع، بعد التأكيد على قدرتها على استقطاب الوعاء الشعبي، في ظل اشتراط القانون لمنافسة المرأة مع الرجل في لوائح الترشيح وتحقيق مناصفة أخرى لعنصر الشباب وتحقيق ثلث المستوى الجامعي.

ويرتبط أن ينهي القانون المذكور هيمنة الأحزاب التقليدية على المشهد السياسي في البلاد طيلة العقود الماضية، ومن الاستفادة من انحياز الإدارة ودعم السلطة، كما لا يستبعد أن يفرز مفاجات تحققها قوى مغفورة، لاسيما في ظل إصرار الشارع الجزائري على معاقبة الأحزاب التي انخرقت بالسلطة.

وفي خطوة استباقية لمثل موقف مشابه، دعا النائب البرلماني في مجلس الأمة (الغرفة الثانية للبرلمان) محمود قيساري قيادة حزبه (جبهة التحرير الوطني) إلى عدم المشاركة في الانتخابات المنتظرة والتفرغ لترتيب الأوراق الداخلية وامتصاص غضب الشارع من الحزب.

ويرر قيساري دعوته بـ"عدم شرعية القيادة الحالية للحزب، وخطابها المستفز للشارع الجزائري طيلة الأشهر الماضية، سواء بالتصريحات غير المسؤولة أو

التي تكونت من عدة أحزاب ليبرالية، لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال في محيط الرئيس سعيد".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "يبدو جيدا أن مواقف هذا الحزب لا تبعد عن مواقف حركة النهضة، وهذا يظهر واضحا بخصوص من دفع به إلى المشهد، ولم أر أي اختلاف بينه وبين النهضة".

وتابع "هناك حقيقة هي أن رئيس الجمهورية مازال الأول في استطلاعات الرأي، والحركة تجد حرجا في مواجهته، وبالتالي هي تريد أن تصنع خلافات مع الأطراف القريبة منه، ولا أحد يعرف حقيقة هذه المجموعة".

وأردف "تونس اليوم دخلت مرحلة ما بعد الأحزاب، وحديث الحزب الجديد هو محاولة لإثارة الاهتمام، واعتماد اسم 'الشعب يريد' وهو شعار الرئيس، هو لبث رسائل فشلت النهضة في تمريرها".

واستطرد الترجمان "هذا الحزب اندثر بعد فشل مديره التنفيذي في تسويق نفسه، ولا اعتقد أنه سيكون له أي دور مستقبلا سوى اسم يضاف إلى بقية الأحزاب".

واعتبرت أوساط أخرى أن الغموض لا يزال يخيم على هوية الحزب الجديد، وسط دعوات إلى توضيح بعض النقاط بشأنه لإزاحة كل التاويلات.

وقالت الكاتبة والمحللة السياسية فاطمة الكراي في تصريح لـ"العرب"، "ليست هناك أي معلومة تقول إن الحزب من طرف الرئيس، أو أمر دبر لبيل

## انتقادات للرئيس التونسي من محسوبين عليه: مراجعة أم مؤامرة

غضب ممثلي حزب «الشعب يريد» بين صراع المواقع والنأي عن قيس سعيد



### هل الحزب انقلاب على سعيد من المحسوبين عليه؟

تصاعدت وتيرة الانتقادات في محيط الرئيس التونسي قيس سعيد في الفترة الأخيرة من قيادات لحزب جديد استمد تسميته من شعار سعيد الشهير "الشعب يريد" بعد تسلمه مقاليد الرئاسة، واختلفت التاويلات السياسية بشأن حقيقة الانتقادات التي يراها البعض ليست سوى حملة ممنهجة تستهدف الرئيس.

تونس - تطرح التصريحات الغاضبة التي أطلقها ممثلو حزب "الشعب يريد"، الذي ظهر في المشهد السياسي التونسي مؤخرا، جدلا حول حقيقة صراع المواقع في محيط الرئيس قيس سعيد، في وقت يُقر فيه مراقبون بوجود أطراف تحرك هذا الحزب لاستهداف سعيد.

أكد المدير التنفيذي لحزب "الشعب يريد" نجاد الخلفاوي وجود دولة أجنبية مؤثرة قامت بدعم حملة الرئيس سعيد في الدور الأول للانتخابات الرئاسية التي أجرتها تونس في 2019، مشيرا إلى أنه لولا هذا الدعم لما كان سعيد في الدور الثاني.

وأوضح الخلفاوي في تصريح لصحيفة "الصباح" المحلية، الثلاثاء، أن الحزب يملك جميع الأدلة لهذه الاتهامات، مؤكدا أن أحد أفراد حملة سعيد اتصل بممثل تلك الدولة وتم تنظيم لقاء بينه وبين سعيد في 19 أغسطس 2019 بتونس وكان هذا اللقاء موقفا.

وأشار الخلفاوي إلى أن العديد من الاتصالات جمعت ممثل هذه الدولة بسعيد والعديد من الأشخاص من الدائرة الضيقة له.

وفي بلاغ له الأسبوع الماضي، أكد الحزب الجديد (تم الإعلان عنه يوم 3 مارس الجاري) أنه يستغرب البلاغ الصادر عن مصالح رئاسة

الجمهورية إثر انعقاد الندوة الصحافية للحزب، والذي تنفي فيه انتماء رئيس الجمهورية لأي حزب سياسي أو نيته تأسيس حزب سياسي.

وقال الناطق الرسمي باسم حزب "الشعب يريد" عبد الهادي الحمزاوي، إن الرئيس سعيد لم ينف علاقتة بالحزب، وذلك في تعليقه على بلاغ رئاسة الجمهورية الأخير.

وأضاف الحمزاوي في تصريح إعلامي "لم أسمع ولم أر سعيد وهو ينفي علاقتة بالحزب".

وكانت الرئاسة قد أعلنت في بلاغ لها أن "سعيد لم ينتم لأي حزب ولم يكن وراء تكوين أي حزب ولا نية له على الإطلاق في إنشاء تنظيم حزب، وليس لأي كان الحق في أن يحشر رئيس الدولة في أي تنظيم مهما كان شكله".

وأشارت فرضية وجود علاقة بين الطرفين من عدمها لغضا سياسيا واسعا، فبينما فسرت أطراف الأمر بصراع المراكز في محيط رئاسة الجمهورية، ذهب آخرون إلى كونه عملا سياسيا تحركه بعض الأطراف لاستهداف الرئيس سعيد.

ويرى مراقبون أن الحزب الجديد ليس إلا أداة أخرى بيد بعض الأطراف تعتمد عليها في الصراع السياسي، ودفعت به إلى الظهور في المشهد تعبيرا عن مواقف فشلت في تمريرها لاستهداف رئاسة الجمهورية.

وأفاد المحلل السياسي باسل الترجمان أن "هذه المجموعة التي

تونس - تطرح التصريحات الغاضبة التي أطلقها ممثلو حزب "الشعب يريد"، الذي ظهر في المشهد السياسي التونسي مؤخرا، جدلا حول حقيقة صراع المواقع في محيط الرئيس قيس سعيد، في وقت يُقر فيه مراقبون بوجود أطراف تحرك هذا الحزب لاستهداف سعيد.

### خالد هدوي

تونس - تطرح التصريحات الغاضبة التي أطلقها ممثلو حزب "الشعب يريد"، الذي ظهر في المشهد السياسي التونسي مؤخرا، جدلا حول حقيقة صراع المواقع في محيط الرئيس قيس سعيد، في وقت يُقر فيه مراقبون بوجود أطراف تحرك هذا الحزب لاستهداف سعيد.

أكد المدير التنفيذي لحزب "الشعب يريد" نجاد الخلفاوي وجود دولة أجنبية مؤثرة قامت بدعم حملة الرئيس سعيد في الدور الأول للانتخابات الرئاسية التي أجرتها تونس في 2019، مشيرا إلى أنه لولا هذا الدعم لما كان سعيد في الدور الثاني.

وأوضح الخلفاوي في تصريح لصحيفة "الصباح" المحلية، الثلاثاء، أن الحزب يملك جميع الأدلة لهذه الاتهامات، مؤكدا أن أحد أفراد حملة سعيد اتصل بممثل تلك الدولة وتم تنظيم لقاء بينه وبين سعيد في 19 أغسطس 2019 بتونس وكان هذا اللقاء موقفا.



باسل الترجمان  
الحزب الجديد يحاول  
بث رسائل فشلت  
النفضة في تمريرها

كما أشار الخلفاوي إلى أن العديد من الاتصالات جمعت ممثل هذه الدولة بسعيد والعديد من الأشخاص من الدائرة الضيقة له.

وفي بلاغ له الأسبوع الماضي، أكد الحزب الجديد (تم الإعلان عنه يوم 3 مارس الجاري) أنه يستغرب البلاغ الصادر عن مصالح رئاسة

## مناورات الجيش الموريتاني تعزز التقارب الأمني والعسكري مع المغرب

وقد عبّر العاهل المغربي عن استعداده لزيارة موريتانيا، في خطوة قد تبدد غيوم عدم التفاهم الذي دام لسنوات خصوصا في عهد الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز.

ويسعى سياسيون من البلدين إلى الدفع نحو انضمام موريتانيا إلى الدول الأفريقية التي تعترف بالسيادة المغربية على الصحراء، وفتح قنوات للتعاون بين الجنود المغربي، علاوة على المضي قدما في تعزيز التعاون بين البلدين.

وتشمل التعاون بين القوات المسلحة لكلا البلدين تبادل الزيارات الاستطلاعية والمشاركة في مختلف التدريبات والدعم التقني والدورات التكوينية، حيث يتم تكوين المتدربين الموريتانيين في مراكز تابعة للقوات المسلحة الملكية منذ عام 1970، كما تم تعزيز التعاون العسكري المغربي - الموريتاني بتوقيع مذكرة تفاهم بالرباط سنة 2006.

وتم تشكيل مجموعة للصدافة الموريتانية - المغربية في البرلمان الموريتاني في أكتوبر الماضي، في خطوة اعتبرها خبراء في العلاقات الدولية مقدمة لتعزيز ديناميكية العلاقات بين البلدين في ظل النظام الموريتاني الجديد، مؤكدا أن موريتانيا ذاهبة إلى إعادة تقييم الاعتراف بجبهة البوليساريو واستقبال قياديتها وتكثفه على المستوى الأمني والجيوستراتيجي.

وتأتي هذه المناورات في أعقاب تدخل الجيش المغربي في نوفمبر الماضي لتحرير معبر الكركرات الحدودي مع موريتانيا بعد إقدام عناصر من البوليساريو على إغلاقه.

وأوضح صبري الحو أن "المغرب نجح في إقناع الجارة موريتانيا بأهمية وحسبوية اضطلعاها ببسط سيطرتها على حدودها الشمالية مع المغرب وتأمينها، وهو مكسب رغم صعوبة تحقيقه في ظل تعقيدات المعادلات السياسية الداخلية في موريتانيا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما يساهم بشكل سريع ومباشر وإلى في صناعة الحل في إطار رؤية مغربية مغاربية وأفريقية للنزاع حول الصحراء الذي يرتبط مباشرة بالحدود بين البلدين".

ويرى مراقبون أن تامين معبر الكركرات من قبل المغرب إشارة إلى الجانب الموريتاني بأن الرباط تستطيع المساهمة في تطويق المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، بالإضافة إلى تامين طرق التجارة الدولية والبيئية بين البلدين، خصوصا مع مرور المئات من الشاحنات المغربية والموريتانية من معبر الكركرات يوميا من الجانبين.

ويتطلع المغرب وموريتانيا إلى تحقيق المزيد من التقارب من خلال

وعليها أن تبحث عن حل للنزاع أو الضغط على المغرب في نقاط أخرى، وهو ما يجعل النزاع الإقليمي ينحسر بين الجزائر والمغرب فقط، فموريتانيا تظهر حيادها".

ويؤكد الخبير المغربي في القانون الدولي ونزاع الصحراء صبري الحو أن "المناورات العسكرية ليست موجهة ضد مصالح المغرب، بل تأتي من أجل إظهار أن القوات الموريتانية تراقب حدودها وتمنع أي محاولات للتسلل هناك"، موضحا أن "هذه المناورات رسالة ميدانية إلى البوليساريو أكثر منها إلى المغرب لأن ليس لديه أطماع توسعية في موريتانيا، بل هو يضغط من أجل تامين موريتانيا لحدودها".

وتابع الحو في تصريح لـ"العرب" أن "الرسالة الأهم في هذه المناورات هي أن موريتانيا ليست ملاذا للبوليساريو

والتعاون في العديد من المستويات العسكرية والأمنية والاقتصادية وغيرها. وفي اتصال هاتفى بين العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني نهاية نوفمبر الماضي عبر قائدا البلدين عن ارتياحهما الكبير للتطور المتسارع الذي تعرفه مسيرة التعاون الثنائي، وعن رغبتهما الكبيرة في تعزيزها والرفق بها، بما يسمح بتعميق هذا التعاون بين البلدين الجارين وتوسيع آفاقه وتنويع مجالاته".

وتأتي هذه المناورات في أعقاب تدخل الجيش المغربي في نوفمبر الماضي لتحرير معبر الكركرات الحدودي مع موريتانيا بعد إقدام عناصر من البوليساريو على إغلاقه.

وأوضح صبري الحو أن "المغرب نجح في إقناع الجارة موريتانيا بأهمية وحسبوية اضطلعاها ببسط سيطرتها على حدودها الشمالية مع المغرب وتأمينها، وهو مكسب رغم صعوبة تحقيقه في ظل تعقيدات المعادلات السياسية الداخلية في موريتانيا، إلا أنه يمثل عنصرا مهما يساهم بشكل سريع ومباشر وإلى في صناعة الحل في إطار رؤية مغربية مغاربية وأفريقية للنزاع حول الصحراء الذي يرتبط مباشرة بالحدود بين البلدين".

ويرى مراقبون أن تامين معبر الكركرات من قبل المغرب إشارة إلى الجانب الموريتاني بأن الرباط تستطيع المساهمة في تطويق المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة، بالإضافة إلى تامين طرق التجارة الدولية والبيئية بين البلدين، خصوصا مع مرور المئات من الشاحنات المغربية والموريتانية من معبر الكركرات يوميا من الجانبين.

ويتطلع المغرب وموريتانيا إلى تحقيق المزيد من التقارب من خلال



صبري الحو  
موريتانيا تؤكد أنها  
ليست ملاذا للجبهة  
البوليساريو

وقالت مصادر سياسية إن المناورات العسكرية الموريتانية المتوقع إجراؤها على الحدود مع المغرب ستتم بتوافق على أعلى مستوى بين الرباط ونواكشوط، موضحا أن هذا المتغير يأتي في إطار استيعاب الجانب الموريتاني للمتغيرات الواقعة على مستوى ملف الصحراء والدعم الدولي والإقليمي لسيادة المغرب على صحرائه.

وأوضحت تلك المصادر لـ"العرب" أن موريتانيا تقطع الطريق على أي مغامرة من طرف البوليساريو، وتؤكد على استمرار التعاون الأمني والعسكري مع الرباط الذي يعزز الشراكة بين البلدين بعيدا عن الصراع الإقليمي عبر ورقة النزاع المفتعل حول الصحراء.



رسائل إلى جبهة البوليساريو والمغرب